مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية

MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

المسؤولية المدنية المترتبة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

م.م شهد باسم غضبان

جامعة بلاد الرافدين / العراق

استلام البحث: 12/09/2026	مراجعة البحث: 14/10/2026	قبول البحث:05/11/2026

الملخص:

لقد أخذت التكنولوجيا بترك بصماتها على المجتمع البشري منذ أن عرف الإنسان توليد النار من قدح الأحجار وحتى عصر الأقمار الاصطناعية والاتصالات السريعة وتقنية المعلومات، ولم تكن التحولات التي أفرزتها التكنولوجيا بعيدة عن الإطار النظري الذي يتكامل مع المرجعيات الفكرية والتطلعات العلمية بالمفكرين والكتاب المستقبلين ومع السلوك الحركي للإيديولوجيا المركزية لمرحلة ما يسمى بالرأسمالية الجديدة، وإن تقنيات الذكاء الاصطناعي على الرغم من الفوائد التي تقدمها، تحمل في طياتها مخاطر قانونية تتعلق بوقوع أضرار قد تكون مادية أو معنوية، المسؤولية المدنية عن هذه الأضرار تُعد مجالاً جديداً في القانون يتطلب توضيحاً دقيقاً لكيفية التعامل مع القضايا الناتجة عن الأخطاء التقنية أو سوء الاستخدام، وإن التشريعات الحالية في كثير من الدول لا تغطي بشكل كامل التحديات الجديدة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي، مما يفتح المجال لمزيد من البحث والابتكار التشريعي في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المدنية–الروبورت–الذكاء الاصطناعي– قواعد

Abstract

Technology has left its mark on human society since humans first learned to make fire from flint, continuing through the era of satellites, rapid communication, and information technology. The transformations brought about by technology have not been divorced from the theoretical framework that integrates with the intellectual references and scientific aspirations of future thinkers and writers, as well as with the dynamic behavior of the central ideology of what is called neo-capitalism. While artificial intelligence technologies offer numerous benefits, they also carry legal risks related to potential material or moral damages. Civil liability for these damages represents a new area of law that requires precise clarification on how to handle cases arising from technical errors or misuse. Current legislation in many countries does not fully address the new challenges posed by artificial intelligence, thus opening the door for further research and legislative innovation in this field.

Keywords: Civil liability - robotics - artificial intelligence - rules.

المقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورًا هائلًا في مجالات التكنولوجيا الرقمية، وكان للذكاء الاصطناعي(AL) دور محوري في هذا التحول، حيث أصبح جزءً لا يتجزأ من حياتنا اليومية والاقتصادية والاجتماعية، فقد تم توظيف هذه التقنيات في مختلف القطاعات مثل الرعاية الصحية، والصناعة، والنقل، والخدمات المالية والتعليم وصولاً إلى أنظمة المراقبة واتخاذ القرار، ومن الملاحظ أن قدرات الذكاء الاصطناعي تتجاوز مجرد أتمتة المهام التقليدية لتصل إلى اتخاذ قرارات قد تؤثر بشكل مباشر على حقوق الأفراد ومصالحهم مما يثير تساؤلات قانونية هامة حول مدى مسؤولية مستخدمي ومطوري هذه التقنيات عن الأضرار التي قد تنشأ عنها وإن الطبيعة الفريدة للذكاء الاصطناعي الذي يعتمد على الخوارزميات والبيانات الضخمة في عمليات التعلم والتنبؤ، تجعل تحديد المسؤولية القانونية أمراً معقداً خصوصاً عند وقوع أضرار نتيجة أخطاء في التقدير أو القرارات التلقائية فهل يكون المسؤول هو المطور الذي صمم النظام، أم المستخدم الذي وظفه أم النظام نفسه؟ هذه الإشكالية القانونية تفرض إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للمسؤولية

CC BY

المدنية، بما يشمل مبادئ الإهمال والضرر والعلاقة السببية وضرورة تطوير آليات تنظيمية وقانونية تلائم خصوصية الذكاء الاصطناعي.

كما يتضح أن للمسؤولية المدنية في هذا السياق بعداً وقائياً، يهدف إلى تعزيز معايير السلامة والجودة وحماية الحقوق الأساسية للأفراد، ومنع أي تجاوزات قد تنشأ عن الاستخدام الخاطئ أو غير المنضبط للتقنيات الذكية، وعليه فإن دراسة المسؤولية المدنية المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي لاتقتصر على الجانب النظري فحسب، بل تتطلب تحليلاً تشريعياً وقضائياً دقيقاً مع الاطلاع على التجارب المقارنة في الدول المختلفة، لتوفير إطار قانوني يوازن بين تشجيع الابتكار وحماية المجتمع من المخاطر المحتملة، من هذا المنطلق تصبح دراسة المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي ضرورة حتمية لفهم التحديات القانونية التي يفرضها التقدم التكنولوجي، ووضع أسس لحماية الحقوق وتعزيز العدالة بما يواكب التطورات العلمية ويضمن استثمار الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول وآمن.

أولاً_ أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة نظرا لدور الذكاء الاصطناعي المتزايد في حياة الأفراد والمؤسسات، والآثار القانونية والاجتماعية الناتجة عن استخدامه. وتتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

1. مواكبة التطورات التقنية والقانونية يساهم البحث في تحليل القضايا القانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، مما يساعد في سد الفجوة بين التطور التكنولوجي السريع والإطار القانوني التقليدي.
2. حماية حقوق الأفراد والمجتمع يهدف البحث إلى دراسة كيفية ضمان حقوق المتضررين من أخطاء أو قرارات أنظمة الذكاء الاصطناعي وتوفير الحماية القانونية اللازمة لهم.
3. تعزيز الثقة في استخدام الذكاء الاصطناعي من خلال تحديد المسؤوليات والحقوق، يساهم البحث في تعزيز ثقة الأفراد والمؤسسات في استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي بأمان وعدالة.

ثانياً_ أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى معالجة الجوانب القانونية المتعلقة بالمسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، ومن أبرز هذه الأهداف:

1. تحليل مفهوم المسؤولية المدنية التقليدية ودراسة مدى قابليتها للتطبيق على الأضرار الناجمة عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي
2. تحديد أساس المسؤولية استكشاف الأسس القانونية للمساءلة، مثل المسؤولية عن الخطأ، المسؤولية عن المخاطر، والمسؤولية عن المنتج، فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي
3. رصد التحديات القانونية والتقنية توضيح التحديات المرتبطة بتحديد المسؤولية في ظل استقلالية الأنظمة وتعدد الأطراف المعنية.

CC BY

4. دراسة حالات عملية تبرز قضايا المسؤولية المدنية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، مثل المركبات ذاتية القيادة أو الروبوتات الطبية.

ثالثاً_ مشكلة البحث

مع التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتزايد استخدامها في مختلف القطاعات، ظهرت تحديات قانونية جديدة تتعلق بالمسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن هذه الأنظمة تتمثل المشكلة الرئيسية في صعوبة تحديد المسؤول عن الضرر في الحالات التي تتسبب فيها أنظمة الذكاء الاصطناعي بأخطاء أو قرارات تؤدي إلى خسائر مادية أضرار جسدية أو انتهاكات حقوقية، فالذكاء الاصطناعي يتميز بالاستقلالية في اتخاذ القرارات والتعلم الذاتي مما يجعل من الصعب تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقليدية التي تعتمد على تحديد الخطأ والعلاقة السببية بينه وبين الضرر، كما أن تعدد الأطراف المتداخلة، مثل المطورين، المستخدمين والمصنعين يزيد من تعقيد تحديد الجهة المسؤولة، لذلك يمكن صياغة التساؤل الرئيسي على الشكل التالي: **ما مدى قدرة النظام القانوني المدني على التكيف مع الطبيعة المعقدة للذكاء الاصطناعي؟**

رابعاً_ المنهج المتبع

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية الدولية والوطنية المتعلقة بالمسؤولية المدنية، مع دراسة الأضرار التي قد تنجم عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، والمنهج المقارن للوصول إلى فهم شامل للمسؤولية المدنية عن استخدام الذكاء الاصطناعي للمقارنة بين التشريعات في الدول المختلفة وكيفية معالجتها للمسؤولية المدنية في هذا المجال، بهدف استخلاص أفضل الممارسات القانونية.

خامساً_ خطة البحث

المطلب الأول: المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوت وفقا للقواعد الخاصة.

الفرع الأول: تطبيق نظام المسؤولية عن الأفعال الناتجة من الروبوتات.

الفرع الثاني: الأركان اللازمة لقيام المسؤولية عن عمل الروبوتات.

المطلب الثاني: تعديل قواعد المسؤولية المدنية الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: الإعفاء من المسؤولية أو التخفيف منها.

الفرع الثاني: تشديد المسؤولية.

المطلب الأول

المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوت وفقا للقواعد الخاصة

لايلزم النظام الجديد للمسؤولية عن المنتجات المعيبة المضرورين في المطالبة بالتعويض على أساسه، بل يظل للمضرورين الحق في المطالبة بالتعويض على أساس نظام المسؤولية عن أفعال الأشياء[1]، وبالتالي فإن المسؤولية عن المنتجات المعيبة هى نظام خاص للمسؤولية يمكن على أساسه أن تقوم مسؤولية منتج الروبوتات عن وجود عيب في هذه الروبوتات يكون من شأنه أن يلحق أضراراً بالأشخاص أو الأشياء، كما يصبح الصانع هو المسئول في حالة وجود عيب فني، شريطة أن يكون استخدام الآلة أو الروبوت مطابقا لشروط الاستخدام الواردة فى دليل الاستخدام الخاص بالروبوت، **لذلك سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين، فسنتناول في الفرع الأول تطبيق نظام المسؤولية عن الأفعال الناتجة من الروبوتات، وسنتناول في الفرع الثاني الأركان اللازمة لقيام المسؤولية عن عمل الروبوتات.**

الفرع الأول

تطبيق نظام المسؤولية عن الأفعال الناتجة من الروبوتات

من المتفق عليه أن نطاق تطبيق المسؤولية عن أفعال المنتجات المعيبة يتعلق بحقيقة أن الضرر يجد مصدره فى وجود عيب بالمنتج الذي تم طرحه للتداول، كذلك يرتبط تطبيق المسؤولية بالأشخاص الخاضعين لها[2].

أولاً_ إمكانية تطبيق عيب المنتجات على الروبوتات الحديثة

نصت المادة رقم (1245) من القانون المدني الفرنسي على أن يكون المنتج مسئولا عن الضرر الناشئ عن وجود عيب فى منتجاته؛ سواء كان يرتبط بعقد مع المضرور أو لا".

1_ يشترط أن يكون الروبوت المعيب هو مصدر الضرر:

من المتفق عليه أنه لكي تقوم مسؤولية منتجي الروبوتات وفقا لنصوص المادة (1245) من القانون المدني الفرنسي وما بعدها، فإنه يلزم أن نعد الروبوت من الناحية القانونية منتجاً وأن يكون مطروحاً للتداول[3]، فهذان الشرطان ضروريان من أجل أن يطبق على الروبوت نظام المسؤولية بقوة القانون عن أفعال المنتجات المعيبة، وبالتالي فإنه سوف يكون من المناسب أن نتعرض إلى مفهوم المنتج ذاته؛ حتى نستطيع أن نحدد ما إذا كان الروبوت يمكن أن يدخل ضمن المفهوم العام للمنتج من خلال انطباق وصف المنتج على الروبوت.

أ – هل يمكن اعتبار الروبوت منتجاً:

---

[1] عبد الله إبراهيم عبد العزيز الغدير، التعرف الآلي على تغيرات الوجه باستخدام الذكاء الاصطناعي، جامعة الملك، سعود كلية الهندسة، الرياض، السعودية، 2014، ص165.

[2] محمد صبحي نجم، قانون العقوبات القسم العام النظرية العامة للجريمة، ط1، مكتبة دار الثقافة، عمان، 2010، ص184.

[3] انظر نص المادة (1245) من القانون المدني الفرنسي رقم 131 لعام 2016.

CC BY

لقد نصت الفقرة الثانية من المادة (1245) من القانون المدني الفرنسي على أن المنتج هو كل منقول حتى ولو اندمج مع عقار، وهذا يتضمن منتجات التربة وصيد الأسماك، كما أن الكهرباء يمكن اعتبارها منتجاً"، يتضح من هذا النص أن المنتجات تقتصر على المنقولات، ولا يمكن اعتبار العقارات منتجات[1]، وفيما عدا الاستثناء الوارد على العقارات، فإن مفهوم المنتج هو مفهوم واسع فهو لا يقتصر فقط على المواد الأولية الخام والسلع المصنعة، ولكنه يشمل أيضاً بالإضافة إلى الكهرباء المنصوص عليها صراحة في المادة سالفة الذكر، منتجات جسم الإنسان، وكذلك مكونات المنتج المركب[2].

مع الوضع فى الاعتبار أن مفهوم المنتج بسبب اتساع نطاق هذا المفهوم لايقتصر على القطاع الصناعي فقط، بل إن منتجات الصيد يمكن اعتبارها منتجاً، وبناء على ذلك فإن مفهوم الروبوتات ليس من شأنه أن يثير أي إشكاليات أو صعوبات، وذلك بالمقارنة بمفهوم الحراسة حيث يمكن وصف الروبوتات باعتبارها منتجات، سواء أكانت مستقلة أم لا.

ب_ مفهوم طرح الروبوت للتداول:

يعد المنتج مطروحا للتداول إذا تخلى الصانع عنه بإرادته أو طواعية في الأسواق، وهذا ما نصت عليه الفقرة الرابعة من نص المادة (1245) من القانون المدنى الفرنسي، ويمكن تعريف الطرح للتداول بانه هو التخلي الإرادي من جانب منتج الروبوت ويلزم أن يكون هذا التخلي نهائيا؛ سواء عن طريق البيع، أو عن طريق أي شكل آخر من أشكال التوزيع[3].

وعلى هذا الأساس لايكون المنتج مسئولا على أساس نظام المسؤولية عن أفعال المنتجات المعيبة بالنسبة إلى الروبوتات التي تقع تحت سيطرته، أو التي سلمت إليه من أجل إجراء الاختبارات أو الدراسات، وكذلك الروبوتات التي تعرضت للسرقة، ومما لاشك فيه أن الطرح للتداول هو النتيجة المترتبة على طرح المنتج في السوق من أجل تسويقه وبيعه، وهذا هو ما قضت به محكمة العدل الأوروبية في حكمها الصادر بتاريخ 9 فبراير 2006 من أنه يعد المنتج مطروحاً للتداول بمجرد الانتهاء من تصنيعه من قبل الصانع وإدخاله في مرحلة التسويق التي بمقتضاها يكون المنتج معروضاً أمام الجمهور من أجل شرائه[4].

ومع ذلك يفترض أن الطرح للتداول يقصد به اتجاه إرادة المنتج إلى عرض الروبوت في الأسواق، فليس بالضرورة في أي حال من الأحوال أن يكون المنتج محلاً لنقل الملكية، حيث يكفي أن يُطرح المنتج من أجل التسويق، كما أن تسليم

---

[1] انظر نص المادة (1245) من القانون المدني الفرنسي رقم 131 لعام 2016.

[2] محمد ذيب حمود العتيبي، اكتشاف الوصول غير الشرعي للجذر الرئيسي باستخدام الذكاء الاصطناعي، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2005، ص362.

[3] علاء عبد الرزاق السالمي، نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص232.

[4] أمل فوزي أحمد عوض، الملكية الرقمية في عصر الذكاء الاصطناعي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2021، ص274.

CC BY

المنتج أو الشيء من أجل تخزينه أو نقله يكون كافيًا في حد ذاته لاعتباره مطروحا للتداول، وفقا لما هو منصوص عليه في القانون[1].

2_ عيوب الروبوتات

لاخلاف على أن القانون الفرنسي عندما يُشير إلى مفهوم العيب، فإنه يعنى أن هذا المفهوم يمتد في غالبية الأحيان إلى العيب الذي يكون من شأنه أن يلحق عطلا أو نقصا فى صلاحية الشيء لأداء الغرض المخصص له سواء أكان العيب خفياُ أم لا[2]، حيث إنه وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة (1245) من القانون المدني الفرنسي، فإن المنتج يعد معيباً إذا كان لايقدم الأمن والسلامة التي يمكن توقعها بصورة مشروعة في جميع الظروف ولاسيما عرض المنتج، والاستعمال الذى يمكن توقعه بشكل معقول"، وعلى العكس من ذلك فإذا كان المنتج ذا طبيعة خطرة، فإن العيب سوف يكتشف على أساس أن المنتج من شأنه أن يُظهر خطرًا غير مألوف أو غير طبيعي.

ثانياً_ الأشخاص الخاضعون لنظام المسؤولية عن أفعال المنتجات المعيبة

إن نطاق تطبيق المسؤولية التي تقع بقوة القانون عن أفعال المنتجات إذا كان يعتمد على تحديد مفهوم المنتج الذى يتم طرحه فى التداول، فإنه يعتمد – أيضًا على تحديد الأشخاص الذين ينطبق عليهم المسؤولية بقوة القانون، وهم من ناحية المسئولون عن أضرار الروبوتات ومن ناحية أخرى المضرورون.

1_ المسؤولون عن أضرار الروبوتات

مما لا شك فيه أن نصوص المادة (1245) وما يليها من القانون المدني الفرنسي تتعلق بالمنتجين، ولكنها تطبق على أشخاص آخرين، مثل: الموردين ومع ذلك فإن القانون يتعلق بالمهنيين فقط، ولا يتعلق بتشييد المباني.

أ_ منتجو الروبوتات مسئولون بصفة رئيسية ومن في حكمهم

لقد نصت الفقرة الخامسة من المادة (1245) من القانون المدني الفرنسي على أنه يعد منتجا كل من يتعاقد بصفته المهنية مثل صانع المنتج النهائي، وصانع المواد الخام، وصانع الأجزاء المكونة. وإذا كان النص السابق لم يشر إلا للمهنيين في مجال الروبوتات، فإن الشخص الذي يبيع روبوتاً معيباً سوف يكون بإمكانه أن يتخلص من المسؤولية التي تقع بقوة القانون على المهنيين.

ب – موردو الروبوتات مسئولون بصفة ثانوية:

---

(1) NM Richards and WD Smart, How Should the Law Think About Robots? in R Calo, AM Froomkin and I Kerr (eds), Robot Law Edward Elgar, 2016, p. 18

(2) محمد محمد القطب مسعد، مدى ملاءمة قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الصناعي، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد (36)، جامعة الأزهر، مصر، 2021، ص85.

CC BY

من المتفق عليه أنه يوجد إلى جانب المنتجين من يتشابهون معهم كما رأينا سابقا، فإن هذه المسؤولية تقع بقوة القانون على عاتق موردى المنتجات الذين يشاركون في سلسلة توزيع المنتج؛ وبصفة خاصة الروبوتات، وفي هذا الصدد: فقد قضت محكمة العدل الأوربية بإدانة فرنسا ومعاقبتها على أساس عدم امتثالها للمعايير العامة الخاصة باتساع الأشخاص المسئولين وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من التوجيه الأوروبي، حيث قام المشرع الفرنسي بإجراء تعديل على نص الفقرة السابعة من المادة (1386) من القانون القديم[1].

2_ المتضررون من عيوب الروبوتات:

مما لا شك فيه أن الأشخاص الذين يمكنهم التمسك بنصوص المادة (1245) وما يليها من القانون المدني الفرنسي هم جميع المضرورين الذين تكون لديهم القدرة على إثبات الضرر الناشئ عن عيوب الروبوتات، ففي ظل الاتجاهات الحديثة التي تنادى بمحو التفرقة أو التمييز بين المسؤولية التعاقدية والمسؤولية التقصيرية، فإنَّ القانون لا يميز بين المضرورين وفقا لما إذا كان يرتبط برابطة عقدية مع منتج أو صانع الروبوت أو لا، علاوة على ذلك ليس هناك أي مجال للتفرقة أو التمييز بين المستهلكين والمهنيين فلم تنص الشروط الخاصة بتطبيق المسؤولية عن أفعال المنتجات المعيبة على هذه التفرقة[2].

الفرع الثاني

الأركان اللازمة لقيام المسؤولية عن عمل الروبوتات

على النقيض من إثبات الضرر وعلاقة السببية، فإنَّ إثبات عيب الروبوت يمثل صعوبة بالنسبة للمضرور. ففي الواقع فإنه يفترض أن هناك ضررًا في حالة وجود عيب معين أو في حالة أن يكون هناك علاقة سببية بين العيب والضرر.

أولاً_ وجود ضرر ناشئ عن الروبوت

قضت محكمة النقض الفرنسية استنادًا إلى تفسير المادتين (1231) و (1240) من القانون المدني الفرنسي فى ضوء التوجيه الأوروبي الصادر بتاريخ 25 يوليو 1985 فى حكمين صادرين عنها بتاريخ 23 سبتمبر 2003، بأنه تقوم مسؤولية المنتج في حالة ما إذا استطاع المضرور أن يُثبت بالإضافة إلى الضرر وجود عيب بالمنتج، ووجود علاقة سببية بين هذا العيب والضرر[3].

ثانياً_ وجود عيب في الروبوت وارتباطه بالضرر برابطة سببية

يفترض نظام المسؤولية عن أفعال المنتجات المعيبة وجود رابطة سببية بين عيب الروبوت والضرر الذي يمثل أساس المطالبة بالتعويض. بحيث يقع على عاتق المضرور إقامة الدليل على وجود رابطة سببية بين عيب الروبوت والضرر

---

[1] سامية شهبي قمورة، وباي محمد، حيزية كروش، الذكاء الصناعي بين الواقع والمأمول، دراسة تقنية وميدانية، الملتقى الأول، الذكاء الصناعي (تحد جديد للقانون)، عدد خاص، 2018، ص32.

[2] أحمد كمال أحمد، الطبيعة القانونية للوكيل الذكي على شبكة الإنترنت، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2017، ص39.

[3] انظر نص المواد (1231)، (1240) من القانون المدني الفرنسي رقم 131 لعام 2016.

CC BY

الذي أحدثه في البيئة المحيطة به. وبعبارة أخرى يلتزم المضرور بإثبات أن الضرر ناشئ عن العيب الذي لحق بالروبوت. ولا يخفى على أحد مدى الصعوبة التي يمكن أن يواجهها المضرور في إثبات رابطة السببية بين وجود عيب يهدد سلامة المنتج والضرر، ففي الواقع فإنه من النادر أن يستطيع المضرور إثبات مثل ذلك الأمر، بل سوف تقوم القرائن بإثبات وجود رابطة السببية بين العيب والضرر.

مع الوضع في الاعتبار أنه فيما يتعلق بالعيب المحتمل الذي يمكن أن يلحق بالروبوت يكون من شأنه أن يجعل هناك صعوبة على المضرور الذي يطالب بالتعويض عن إثبات وجود هذا العيب. ففى الواقع على الرغم من تقنية تكنولوجيا الروبوتات فإن إثبات وجود عيب بالروبوت هو أمر سهل، وليس فيه أى تعقيد، ويمكن معرفة هذا العيب من خلال الرجوع إلى الاستعمال المتوقع من هذا الروبوت، فعلى سبيل المثال يكون روبوت المكنسة الكهربائية معيبا إذا قامت بإطاحة جميع الأشياء التي توجد في مسارها.

المطلب الثاني

تعديل قواعد المسؤولية المدنية الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

لما كان للمسؤولية المدنية وجهين، أحدهما المسؤولية العقدية والثاني المسؤولية التقصيرية، أي المسؤولية عن الأفعال الضارة، فإن التعديل الاتفاقي في أحكامها يدخل على أي وجه من أوجهها، ومعنى التعديل من أحكام المسؤولية هو الاتفاق على زيادة هذه المسؤولية أو التخفيف منها.

ولأن العقد وليد الإرادة، فإنه يجوز للمتعاقدين تعديل أحكام المسؤولية المدنية في حدود النظام العام والآداب ويكون ذلك أما بتشديد أحكام هذه المسؤولية أو بالتخفيف أو الإعفاء منها. حيث أنه يجوز أن يتفق المتعاقدان على أن يكون المدين مسؤولاً حتى عن السبب الأجنبي، فيكون بذلك بمثابة المؤمن لمصلحة الدائن، وهذا ما نص عليه القانون المدني العراقي"[1].

حيث إن الأضرار التي تترتب على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي قد تكون كبيرة، فإن المبرمج يضع دائماً في عقد الترخيص شروطاً تهدف إلى إعفائه من المسؤولية أو التخفيف منها في حالة حدوث الضرر كالتزامه بتعويض الضرر في حدود مبلغ معين[2]، من ناحية أخرى فقد يتفق المتعاقدان على تشديد المسؤولية العقدية بأن يتفق على أن منتج تقنيات الذكاء الاصطناعي مسؤول عن أي أضرار تصيب النظام، ولو لم يكن هناك خطأ من جانبه[3]، **لذلك**

---

[1] المادة (259) من القانون المدني العراقي رقم 40 الصادر عام 1951، والتي نصت على أنه: " 1-يجوز الاتفاق على أن يتحمل المدين تبعة الحادث الفجائي والقوة القاهرة.

2- وكذلك يجوز الاتفاق على اعفاء المدين من كل مسؤولية تترتب على عدم تنفيذ التزامه التعاقدي الا التي تنشأ عن غشه او عن خطأه الجسيم، ومع ذلك يجوز للمدين ان يشترط عدم مسؤوليته من الغش او الخطأ الجسيم الذي يقع من اشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه.

3- ويقع باطلاً كل شرط يقضي بالإعفاء من المسؤولية المترتبة على العمل الغير المشروع

[2] خالد الحربي، الأمن والحماية في الإنترنت، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2015، ص74.

[3] نص المادة (568) من القانون المدني العراقي، **"يجوز أيضاً للمتعاقدين باتفاق خاص أن يحددا مقدار الضمان على أن كل شرط يسقط الضمان أو ينقصه يقع باطلاً إذا كان البائع قد تعمد إخفاء العيب"**

CC BY

وبناءً عليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، سنتطرق في الفرع الأول لدراسة الإعفاء من المسؤولية أو التخفيف منها، أما الفرع الثاني فسنتطرق فيه لدراسة تشديد المسؤولية.

الفرع الأول

الإعفاء من المسؤولية أو التخفيف منها

نظراً لبعض القواسم المشتركة بين المسؤولية العقدية وتلك التقصيرية فإنه يمكن الجمع بين النصوص القانونية الواردة بصدد كل من المسؤوليتين ذات الطبيعة المشتركة لأنها تشكل موقفاً واحداً من قبل المشرع تجاه جوانب من المواضيع التي تناولتها هاتان المسؤوليتان، ذكرت شركة فيسبوك ضمن الشروط الخاصة بمعايير المجتمع، والسياسات القانونية ما يلي: "لن نتحمل أي مسؤولية بأي حال من الأحوال تجاه أي خسائر في الأرباح، أو الإيرادات، أو المعلومات، أو البيانات، أو أي أضرار تبعية ... تنشأ عن أو ترتبط بهذه الشروط أو منتجات فيسبوك، حتى، وإن تم إبلاغنا باحتمالية وقوع تلك الأضرار، والخسائر"[1].

وإن العبارة السابقة تشير لشرط معفي من المسؤولية المدنية حيث جرت العادة على استخدامه لدى غالبية مشغلي التطبيقات الذكية، قد يمتد استخدام مثل هذه الصيغ المعفية من المسؤولية المدنية عندما يتعاقد شخص مع شركة لشراء تطبيق من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فهل سيكون هذا الشرط صحيحاً؟ وماذا لو كان الشرط شاملاً حتى الإعفاء من الأضرار التي تلحق بالغير جراء استخدام ذلك التطبيق، فما سيكون رأي القانون في ذلك؟

وفي إطار مفهوم الحد من المسؤولية المدنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، فإنّه يشمل أمرين[2]: الأول التخفيف من المسؤولية المدنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي لحد معين، والثاني الإعفاء من المسؤولية المدنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي حيث يمكن تعريف شرط الإعفاء من المسؤولية المدنية بأنه: "كل اتفاق يقع قبل تحقق المسؤولية يسقط فيه الدائن أثر المسؤولية المدنية عن المدين في حال وقوع الضرر"، بعبارة أخرى فإن شرط الإعفاء من المسؤولية المدنية لا يؤثر على الالتزام في ذاته بل يعدم أثر الإخلال به، فيصبح المدين حال إخلاله في حلّ من أداء التعويض للدائن[3].

ويلاحَظ أن المشرع العراقي قد قيد حالتي الاتفاق على انقاص الضمان وإسقاطه بشرط عدم تعمد بائع تقنيات الذكاء الاصطناعي كبائع السيارات ذاتية التشغيل وبائع الروبوتوات التي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي إخفاء العيب عن المشتري غشاً منه، ويكون ذلك إذا كان يعلم هو بالعيب، ويعلم أنّ المشتري غير عالم به وتعمد إخفاءه عن المشتري

---

[1] فيس بوك، الإعدادات والخصوصية، معايير المجتمع والسياسات القانونية، شروط الخدمة، 4- الشروط الإضافية، 3- حدود المسؤولية: نعمل جاهدين لتقديم أفضل الخدمات...، على الرغم من ذلك فإن منتجاتنا تقدم كما هي، ولا نقدم أي ضمانات تجاه بقائها آمنة، محمة، خالية من الأخطاء أو أنها ستعمل دون حالات تعطل أو تأخير، أو حالات تشغيل مثالية،...، إننا نخلي مسؤوليتنا أيضاً تجاه كل أنواع الضمانات، سواء أكانت صريحة أو ضمنية، بما في ذلك ...، ...، عدم انتهاك الحقوق والملكية، نحن لا نتحكم أو نوجه الأشخاص إلى ما يجب أن يفعلوه....

[2] فاتن عبد الله صالح، أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي على جودة اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2019، ص71.

[3] عماد عبد الرحيم الدحيات، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا، إشكالية العلاقة بين البشر والآلة، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (8)، العدد (5)، 2019، ص319.

CC BY

بطريق الغش، وليس هذا فحسب وإنما يترتب أيضاً على غش البائع إطالة مدة تقادم دعوى الضمان، فلا تتقادم بمرور ستة أشهر على تسليم المبيع، بل بخمس عشرة سنة من وقت البيع. فقد نصت الفقرة الثانية من المادة (570) مدني عراقي بأنه: "وليس للبائع أنّ يتمسك بهذه المدة (ستة أشهر) إذا ثبت أنّ اخفاء العيب كان بغش منه"[1].

وإن مبدأ حسن النية بالنسبة للبائع هو من الأمور الهامة، فإعفاء أحد البائعين من الضمان كلية تمثل دعاية سيئة للبائع كما تشير لسوء نيته، لذلك فإن إعفاء البائع من المسؤولية يكون في حالة جهله بوجود عيب، أما في حالة العلم من قبل البائع بوجود عيب في المبيع، واشترط البائع عدم الضمان، كان هذا الشرط باطلاً، إضافة إلى ذلك يجب أن ينتفي الغش في حق البائع، فإذا ثبت الغش من قبل البائع فإن البائع لا يمكن إعفاؤه من المسؤولية تماماً، لأن البائع هنا يكون قد تعمد إخفاء العيب في المبيع، ويكون البائع هنا سيء النية، ويكون قد أخل بشروط العقد، لذلك يحق لكل من البائع والمشتري الاتفاق بشكل صريح في العقد على إعفاء البائع من الضمان الذي تلحق بالمبيع، والأصل هنا هو تحديد حالة الشيء المبيع التي يراها المشتري مناسبة وقت الاتفاق[2].

إن النصوص الواردة في القانون المدني العراقي، حول بطلان شرط الإعفاء، لم تتطرق إلى مصير العقد الذي ورد فيه الشرط الباطل، وكل ما هنالك أنها أوردت نصاً ببطلان الشرط لصدوره بناءً على الغش أو الخطأ الجسيم للمدين، أو مخالفته للنظام العام والآداب العامة، أو للنصوص الأمرة، وهذا يستلزم الرجوع إلى القواعد العامة الواردة في القانون المدني لمعالجة تأثير الشرط الباطل على العقد الوارد ضمنه، وبالرجوع إلى القواعد العامة هذه، نجد أنّ المشرع العراقي قد عالج ذلك في نص المادة (131) من القانون المدني[3]، حيث أجاز اقتران العقد بشرط يؤكد مقتضاه على أن يكون ملائما له، وأن يكون وفق ما يقتضيه العرف والعادة.

وما يهمنا هو نصّ الفقرة الثانية من هذه المادة، التي تشير إلى ما نحن بصدد معالجته حيث نصت على أنه كما يجوز أن يقترن بشرط نفع لأحد العاقدين أو للغير، إذا لم يكن ممنوعاً قانوناً أو مخالفاً للنظام العام أو الآداب وإلا لغا الشرط، وصح العقد، ما لم يكن الشرط الدافع إلى التعاقد فيبطل العقد أيضاً"، كذلك نصت المادة (139) من القانون ذاته على أنه إذا كان العقد في شق منه، باطلاً، فهذا الشق وحده هو الذي يبطل، أما الباقي من العقد فيظل صحيحاً، باعتباره عقداً مستقلاً، إلا إذا تبين أن العقد ما كان ليتم بغير الشق الذي وقع باطلاً.

يتبين من نص كل من المادتين المذكورتين أن الأثر المترتب على بطلان البند النافي يتمثل بإلغاء هذا الشرط من دون أن يطال ذلك صحة العقد، إلا إذا كان هذا الشرط واقعاً على التزامات جوهرية في العقد أي أن تكون هذه الالتزامات هي الدافع إلى التعاقد، فعندها فقط يبطل الشرط والعقد ككل معاً وحتى تطبق العبارات الصريحة في الإعفاء فلا بد

---

[1] نص المادة رقم (570) من القانون المدني العراقي.

[2] أحمد شوقي عبد الرحمن، ضمان العيوب الخفية في بيوع السيارات، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2010، ص 109.

[3] نصت المادة (131) من قانون المدني العراقي رقم 40 الصادر عام 1951 وتعديلاته على أنه: " 1 – يجوز ان يقترن العقد بشرط يؤكد مقتضاه او يلائمه او يكون جارياً به العرف والعادة. 2 – كما يجوز ان يقترن بشرط نفع لأحد العاقدين او للغير إذا لم يكن ممنوعاً قانوناً او مخالفاً للنظام العام او للآداب والا لغا الشرط وصح العقد ما لم يكن الشرط الدافع الى التعاقد فيبطل العقد ايضاً".

CC BY

للبائع أن يكون حسن النية في عملية البيع، ولكن إذا لم يكن البائع حسن النية كأن يغش في المبيع مثلاً، فهنا يتم اللجوء لتفسير العبارات وفق القواعد العامة، وهذا ما ذهب إليه المشرع العراقي

لذلك أرى أن الاتفاق بين البائع والمشتري بإسقاط الضمان عن البائع، وإعفائه من العيوب الخفية يعتبر صحيحاً بمقتضى القانون، وقد يكون هذا الإعفاء في أشياء مألوفة، وقد تستشف من ظروف الحال كشراء شيء بثمن زهيد لا يتناسب مع القيمة الحقيقية للشيء المبيع، كما أجد أن الإسقاط عن الحق بالضمان يكون بعد البيع وظهور العيب، ولو قبل أن يعلم به المشتري، وإن تنازل المشتري عن حقه في الضمان لا يعد إسقاطاً لأنه حصل قبل ثبوت الحق في الضمان لأن إسقاط الحق لا يمكن تصوره إلا بعد أن يوجد هذا الحق، وعليه يعتبر موافقة البائع تنازل المشتري عن حقه اتفاقاً على الإعفاء من المسؤولية، وبه يسقط حق المشتري في الضمان.

يذهب جانب من الفقهاء[1] إلى القول بأنّ هناك حالات يستطيع الإنسان فيها أن يُقدِّر مقدِّماً من هم الأشخاص الذين يُحتمل أن يصيبهم نشاطه بضرر مُعيَّن، فيتفق معهم على إعفائه من المسؤولية، أو على تحديد مقدار التعويض الذي يلتزم به عند وقوع الضرر، على سبيل المثال إبرام اتفاقية دولية بين دول مجلس التعون الخليجي وذلك لتفعيل دور الطائرات المسيرة، وتجريبها في الأجواء الخليجية، وكان أحد شروط الشركات المصنعة وضع شرط الإعفاء من المسؤولية المدنية عن الفعل الضار في حال نشوئه عن الطائرات المسيرة تحت التجريب، وأثناء تجريب الطائرة المسيرة تسبب في تعطيل المطار لمدة أربعة أيام مما تسبب بتعطيل الرحلات وتسبب بخسائر فادحة في النقل الجوي[2].

كما أشرنا إن شرط تحديد المسؤولية المدنية بالتخفيف فيها، أو الإعفاء منها لا يكون ممكنا إلا في إطار المسؤولية المدنية العقدية، لكن في ظل تطورات تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمستويات المتقدمة التي تصل لها لابد من اتخاذ نهج مغاير، فبدلا من ترك المسألة لتنظمها الأحكام العامة، ووضع المستخدم في إطار ضغوطات الشركات المصنعة بتمكينها من اشتراط الإعفاء من المسؤولية المدنية الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

نوجه المشرع لحظر شرط تحديد المسؤولية المدنية الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ حماية لمستخدمين التطبيقات ذات الذكاء الاصطناعي؛ ولأن ذلك يتعارض مع روح العدالة التي تبنى عليها المسؤولية المدنية، وذلك لسببين الأول خطورة تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وصعوبة التكهن بالأخطاء التي قد تنتج عنها، والثاني أن بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي يكون تأثيرها كالسحر على عقل المستخدم، ويثق بها بشكل كبير من حيث دقتها في تنفيذ المهام المعدة لأجلها، وذلك نتيجة الإعلانات والمعلومات المبهرة التي تقدمها الشركات المصنعة، حول دقة، وفعالية تطبيق الذكاء الاصطناعي الأمر الذي يجعل اشتراط شرط تحديد المسؤولية المدنية العقدية بالإعفاء أو التخفيف مخالف لروح العدالة، وأيضاً مخالف لتوقعات التي بنى عليها المتعاقد أمله، وفرصته، مما دفعه للتعاقد.

---

[1] **حسام الدين كامل الأهوائي، النظرية العامة للالتزام، المصادر الإدارية للالتزام، ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر – القاهرة، 2001، ص88.**

[2] وفي حادثة مشابهة ما حصل في مطار سنغافورة، وذلك بسبب طائرتين مسيرتين تسببتا في تعطيل المطار لساعات عدة، وأثرتا على 65 رحلة جوية وعلى العديد من الأشخاص. انظر: مختبر الأدلة الجنائية الرقمية التابع لمركز الانتربول للابتكار، إطار الانتربول لمواجهة الطائرات المسيرة، الانتربول، مرجع سابق، ص13.

الفرع الثاني

تشديد المسؤولية

على خلاف شرط الإعفاء من المسؤولية المدنية الناجمة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي فإن شرط التشديد في المسؤولية المدنية الناجمة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي متصورة الورود في نوعي المسؤولية المدنية العقدية، والمسؤولية عن الفعل الضار. يمكن تعريف شرط التشديد في المسؤولية المدنية على النحو الآتي" كل بند في عقد، أو اتفاق مستقل يقضى بمسؤولية المدين في أحوال معينة تكون فيها مسؤوليته غير قائمة بموجب أحكام القانون".

وفي ضوء التعريف السابق لشرط التشديد من المسؤولية المدنية، وفي ظل أن القانون المدني العراقي يحدد الحد الأدنى للمسؤولية المدنية الناشئة على إخلال المدين بواجبه القانوني، أو الاتفاقي سواء من حيث الشروط، أو من حيث مدد رفع دعوى المسؤولية المدنية، أو من حيث وسائل الإعفاء من المسؤولية المدنية، فإن اتفاق تشديد المسؤولية المدنية سيأخذ إحدى الصور التي يزيد فيها التزام المدين عن الحد الذي فرضه القانون[1].

بذلك يجوز للمتعاقدين الاتفاق على زيادة الضمان، وفي هذه الحالة يزيد العبء الذي يقع على عاتق البائع، ذلك أن مثل هذا الاتفاق ينشئ التزامات جديدة على عاتق البائع لم يكن ليلتزم بها لولا وجود هذا الاتفاق، أو يزيد من عبء الالتزامات القائمة فيجعلها أكثر كلفة، ولذلك يتعين أن يكون الاتفاق على الزيادة محدداً لما يلتزم به البائع هذا بخلاف اتفاقات إنقاص الضمان أو إسقاطه، اذ يصح أن يكون الاتفاق على الإعفاء عاماً، لأنه يتعلق بإنهاء التزام محدد معلوم سلفاً، وقد عرض المشرع العراقي في المادة (570/ 1) مدني[2] "لحالة الاتفاق على إطالة المدة التي ترفع خلالها دعوى ضمان العيوب الخفية. والحقيقة أنّ هذه صورة من صور زيادة الضمان على البائع الذي يقبل أن تُوجه إليه دعوى الضمان على الرغم من انقضاء المدة التي يحددها القانون".

كذلك نصت المادة (232) من القانون المدني العراقي على ما يلي: "لاتسمح دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بعد انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المتضرر بحدوث الضرر وبالشخص الذي أحدثه ولا تسمع الدعوى في جميع الاحوال بعد انقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع"، وقد تكون زيادة الضمان عن طريق التوسع في أسباب الضمان، فيشترط المشتري على البائع أن يضمن له كل عيب في المبيع لم يتبينه وقت التسليم، حتى لو أمكن تبينه من طريق الفحص بعناية الرجل المعتاد، أو أن يتفق معه على إطالة مدة التقادم فتكون أكثر من ستة أشهر وقد سبق ذكر ذلك[3].

وقد يكون تشديد المسؤولية على شكل اشتراط ضمان المدين للضرر الناشئ عن السبب الأجنبي، حيث يعتبر شرطاً مشدداً لمسؤولية المدين، لأن توفر السبب الأجنبي يعد سبباً مسقطاً للمسؤولية المدنية، لأجل ذلك يعتبر الاتفاق الدولي بشأن تنظيم أعمال الطائرات المسيرة اتفاقاً مشدداً للمسؤولية المدنية، في حال تضمن مسؤولية الدولة المشغلة للطائرة

---

[1] الكرار حبيب جهلول وحسام عبيس عوده، المسؤولية عن الأضرار التي يسببها الروبوت، مجلة كلية الإمام الكاظم، العدد 6، 2019، ص205.

[2] المادة رقم (1/570) قانون مدني عراقي.

[3] طارق كاظم عجيل، مدى ضمان العيب الخفي في عقود المعلوماتية، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص260.

CC BY

المسيرة بالذكاء الاصطناعي مدنياً عن جميع الأضرار التي تنشأ حتى ولو كان نشوئها بسبب أجنبي لا يد لها فيه، كما يمكن أن يتعاقد شخص مع مبرمج على تصميم تطبيق من تطبيقات الذكاء الاصطناعي ويشترط في العقد على أن يضمن المبرمج الأخطاء الناتجة جميعها عن إصلاح الغير لتطبيق الذكاء الاصطناعي الذين اقترح المبرمج أسمائهم عليه[1].

وقد يتعلق الأمر بزيادة ما يرجع به المشتري على البائع، فلا يتقيد بما يقضي به القانون بالنسبة لإلزام البائع برد الثمن المسمى للمشتري في حالة رد المبيع المعيب، فيشترط المشتري على البائع أن يكون له الحق في حالة رد المبيع باسترداد جميع المصروفات التي أنفقها على المبيع حتى الكمالية منها، أو أن يسترد عند رد المبيع أعلى القيمتين، قيمة المبيع سالما أو الثمن، فكل هذه الشروط التي من شأنها أن تزيد في ضمان البائع للعيب الخفي جائزة، ويجب العمل بها مادامت محددة ولا تخالف النظام العام او الآداب[2].

لم يورد المشرع العراقي نصاً خاصاً في هذا الشأن، ولهذا تطبق القواعد العامة، فاذا اشترط المشتري على البائع ضمان صلاحية المبيع للعمل، فيجب أن تكون مدة الضمان معلومة ستة شهور او سنة او سنتين، وهي المدة الكافية في نظر المتعاقدين لاستعمال وتجربة المبيع والتأكد من صلاحيته للعمل بعد ذلك، فإذا تحقق سبب الضمان فيجب على المشتري تطبيقاً للقواعد العامة في دعوى ضمان العيوب الخفية إخطار أو إخبار البائع بالعيب خلال مدة معقولة، مالم يتفقا على أن يتم الإخطار أو الإخبار خلال مدة معلومة، فإذا اتفقا على مدة معلومة يجب خلالها إخطار البائع بالعيب، كان على المشتري إذا اكتشف عيب في المبيع يجعله غير صالح للعمل إخطار البائع خلال مدة الاخطار المتفق عليها وإلا سقط حقه بالضمان.

ويلاحظ أخيراً أن مدة الضمان مع مدة الإخطار في هذه الصورة من صور الضمان هي مدة سقوط، لامدة تقادم، كما في حالة ضمان العيوب الخفية وفقاً للقواعد العامة، وبالتالي فهي لا تقف، ولا تنقطع، فإذا انقضت مدة الضمان دون أن يكتشف المشتري عدم صلاحية المبيع للعمل، سقط حقه في الرجوع على البائع بالضمان، كذلك إذا اكتشف عدم صلاحية المبيع للعمل خلال مدة الضمان، ولكنه لم يخطر البائع بذلك خلال المدة المتفق عليها للإخطار، ففي هذه الحالة أيضاً يسقط حقه بالرجوع على البائع بالضمان[3].

ووفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة (259) من القانون المدني العراقي، فإنه يجوز الاتفاق على التشديد من المسؤولية حتى تصل إلى تحمل المدين لتبعة الحادث المفاجئ والقوة القاهرة، وبالتالي يكون الاتفاق على تشديد المسؤولية في الأضرار الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي هو اتفاق صحيح حتى لو كان مضمونه التزام المسؤول عن الضرر على تعويض الأضرار الناشئة عن السبب الأجنبي، ولابد من الإشارة أيضاً إلى الإشكالية المتمثلة في تعارض شرط تشديد المسؤولية المدنية، وذلك بضمانها مع توفر السبب الأجنبي مع حالة توفر الظرف الطارئ،

---

[1] شادي عبد الوهاب، فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 27، 2018، ص159.

[2] طارق عجيل، المطول في شرح القانون المدني، ط2, منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013، ص565.

[3] طارق عجيل، مرجع سابق، ص567.

CC BY

ولتوضيح ذلك نبرز المثال التالي، أُبرم عقد لشراء السلع المستوردة بواسطة موقع إلكتروني يعمل بالكامل بالذكاء الاصطناعي، وتم الاتفاق على ضمان إتلاف السلع في جميع الأحوال حتى مع وجود السبب الأجنبي، وأن يتم البدء بتوريد السلع بعد شهر من إبرام التعاقد[1].

وعليه بحثت تطبيقات الذكاء الاصطناعي على أفضل السلع، وبأقل الأسعار، وتم الاتفاق على الشروط السابقة جميعها، وقبل تنفيذ العقد حدثت الحرب الروسية الأوكرانية؛ مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بصورة مبالغ فيها، ولسوء الحظ حدث حريق في مستودع البضائع بفعل الغير، باستعراض المثال السابق فإنه يحتوي على إشكاليتين قانونيتين، الأولى الاتفاق على تشديد مسؤولية المدين بتوريد البضائع حتى مع توفر السبب الأجنبي، وهذا جائز وفق أحكام القانون المدني العراقي بحسب ما أوضحنا سابقا، أما الإشكالية الثانية تعارض وجود السبب الأجنبي مع الظرف الطارئ، (الحرب الأوكرانية الروسية) التي تجعل تنفيذ الالتزام مرهقاً للمدين، ففي مثل هذه الحالة سيستفيد المدين من القيد الذي وضعه المشرع العراقي ببطلان أي اتفاق يخالف قدرة المدين على التوجه للقضاء لإعادة التوازن في العقد في حالة الظرف الطارئ.

ومن الأمثلة الأخرى، المحامي الروبوت الذي يقدم استشارات قانونية، حيث ينبغي وفق هذه الحالة أن يتقيد الروبوت بالأسس الفنية والقانونية لتقديم الاستشارات، ويكون مشغله مسؤولاً عن أي خطأ يصدر عن الروبوت وذلك بعد إثبات التقصير في العناية من الشخص المسؤول، وقد يحدث أحياناً أن يتم الاتفاق على تشديد مسؤولية الشخص المسؤول عن تشغيل المحامي الروبوت لتصبح يده يد ضامنه، فيتحول التزامه من التزام ببذل عناية إلى التزام بتحقيق نتيجة[2].

الخاتمة

يشكل الذكاء الاصطناعي تحولا جذريا في مختلف المجالات، إلا أنه يطرح تحديات قانونية جديدة، خاصة فيما يتعلق بالمسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن استخدامه خلال هذا البحث، تم تسليط الضوء على مفهوم المسؤولية المدنية وتطبيقاتها في سباق أنظمة الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى دراسة التحديات القانونية والتقنية المترتبة على استخدامها، وخلص البحث إلى أن الأطر القانونية التقليدية قد لا تكون كافية للتعامل مع الخصوصيات التي تتميز بها أنظمة أنظمـة الذكاء الاصطناعي، مثل الاستقلالية والتعلم الذاتي كما أن تحديد المسؤولية يزداد تعقيدا نتيجة تعدد الأطراف المعنية، مثل المطورين، المصنعين، والمستخدمين، لذا يوصي البحث بضرورة وضع تشريعات جديدة أو تعديل القوانين الحالية لتتناسب مع طبيعة الذكاء الاصطناعي، تشمل هذه التوصيات وضع اطر قانونية واضحة للمسؤولية: عن الأخطاء والمخاطر تعزيز الشفافية في تصميم الأنظمة، وإلزام الشركات بتوفير تأمين يغطي الأضرار المحتملة، وختاماً يظل تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية حقوق الأفراد والمجتمع هدفا محوريا يجب العمل عليه لضمان الاستخدام الأمن والمسؤول التقنيات الذكاء الاصطناعي.

---

[1] بن عثمان فريدة، الذكاء الاصطناعي مقاربة قانونية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، مجلد 12، 2020، ص418.

[2] نيلة علي المهيري، المسؤولية المدنية عن أضرار الإنسان الآلي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، 2020، ص105.

CC BY

أولاً_ النتائج

1. المسؤولية المدنية غير المباشرة تمثل أحد أهم التحديات في حالة الا أنظمة الذكاء الاصطناعي يصعب تحديد المسؤولية المباشرة نتيجة تعقيد الآليات التي يعمل بها الذكاء الاصطناعي وبالتالي، يتعين تحديد المسؤولية عن الأضرار الضرر الناتج عن استخدام بناء على القوانين التي تتعامل مع المسؤولية التقصيرية .

2. المسؤولية عن المنتجات في حال كانت الأضرار ناجمة عن استخدام منتج يعتمد على الذكاء الاصطناعي (مثل الروبوتات أو المركبات ذاتية القيادة، قد تكون المسؤولية مدنية وفقا لقوات انين أي أضرار تسببها المسؤولية عن التكنولوجيا بسبب يعتبر المصنع أو المطور مسؤولا عن عيب في التصميم أو الإنتاج.

3. مسؤولية المستخدم أو المشغل في بعض الحالات، قد الحالات، قد يكون المستخدم أو المشغل هو المسؤول الناجمة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي، خاصة في حالة عدم اتباع التعليمات أو الإرشادات المناسبة لاستخدام النظام.

ثانياً_ التوصيات

1. ضرورة تحديث القوانين الحالية تشمل التعامل مع قضايا المسؤولية المدنية ية المرتبطة اله بالذكاء الاصطناعي، وتحديد إطار قانوني خاص ن و يحكم استخدام في التطبيقات التجارية والصناعية

2- نقترح على المشرع العراقي عند تشريع قانون أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وضع استراتيجية الذكاء الاصطناعي العراقية من خلالها يتم رسم السياسة العامة لتصنيع واستيراد الأجهزة الذكية واستخدامها، خاصة وإن العراق بلد مستهلك وفي مركز ضعيف في الوقت الحاضر مما يجعله عرضة للضغوطات الخارجية بالنسبة إلى استيراد النظم الذكية المجسمة وغير المجسمة (كالطائرات والسيارات الذكية وأجهزة تحليل البيانات)، بشروط تجعل المستورد أشبه بالطفل بالنسبة إلى والده الذي يعطيه العاب مسيطر عليها من حيث طريقة الاستخدام ومدته وإمكانية تحكم المصدر بتلك الآلات إلكترونيا من دون الرجوع إلى المستورد ورضائه .

3- نقترح على المشرع العراقي تعديل المادة (231) من القانون المدني العراقي وجعل المسؤولية تقع على حارس التكوين في كل الحالات التي لا يثبت فيها تقصير حارس الاستعمال، نظراً لتنوع أضرار الذكاء الاصطناعي، ولصعوبة تطبيق قواعد الحراسة التقليدية عليها، خاصة بالنسبة إلى التطبيقات الذكية الذاتية التصرف، والتي قد تسبب أضراراً للغير، لأسباب ل ترجع إلى خطأ الحارس وإنما إلى تكوين تلك التطبيقات والآلات، مما يستوجب مسائلة أشخاص.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً_الكتب

1. **أحمد شوقي عبد الرحمن، ضمان العيوب الخفية في بيوع السيارات، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2010.**
2. أحمد كمال أحمد، الطبيعة القانونية للوكيل الذكي على شبكة الإنترنت، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2017.
3. أمل فوزي أحمد عوض، الملكية الرقمية في عصر الذكاء الاصطناعي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2021.
4. **حسام الدين كامل الأهوائي، النظرية العامة للالتزام، المصادر الإدارية للالتزام، ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر– القاهرة، 2001.**
5. خالد الحربي، الأمن والحماية في الإنترنت، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2015.
6. **طارق عجيل، المطول في شرح القانون المدني، ط2, منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013.**
7. علاء عبد الرزاق السالمي، نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
8. عبد الله إبراهيم عبد العزيز الغدير، التعرف الآلي على تغيرات الوجه باستخدام الذكاء الاصطناعي، جامعة الملك، سعود كلية الهندسة، الرياض، السعودية، 2014.
9. محمد ذيب حمود العتيبي، اكتشاف الوصول غير الشرعي للجذر الرئيسي باستخدام الذكاء الاصطناعي، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2005.
10. محمد صبحي نجم، قانون العقوبات القسم العام النظرية العامة للجريمة، ط1، مكتبة دار الثقافة، عمان، 2010.
11. محمد فهمي طلبة، الحاسب والذكاء الاصطناعي، مطابع المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005.

ثانياً_ المجلات والدوريات

1. بن عثمان فريدة، الذكاء الاصطناعي مقاربة قانونية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، مجلد 12، 2020.
2. سامية شهبي قمورة، وباي محمد، حيزية كروش، الذكاء الصناعي بين الواقع والمأمول، دراسة تقنية وميدانية، الملتقى الأول، الذكاء الصناعي (تحد جديد للقانون)، عدد خاص، 2018.
3. شادي عبد الوهاب، فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 27، 2018.

4. **طارق كاظم عجيل، مدى ضمان العيب الخفي في عقود المعلوماتية**، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، الإمارات العربية المتحدة، 2010.

5. عماد عبد الرحيم الدحيات، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا، إشكالية العلاقة بين البشر والآلة، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (8)، العدد (5)، 2019.

6. الكرار حبيب جهلول وحسام عبيس عوده، المسؤولية عن الأضرار التي يسببها الروبوت، مجلة كلية الإمام الكاظم، العدد 6، 2019.

7. محمد محمد القطب مسعد، مدى ملاءمة قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الصناعي، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد (36)، جامعة الأزهر، مصر، 2021.

ثالثاً_ الرسائل

1. فاتن عبد الله صالح، أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي على جودة اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2019.

2. نيلة علي المهيري، المسؤولية المدنية عن أضرار الإنسان الآلي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، 2020.

رابعاً_ القوانين

1. القانون المدني الفرنسي رقم 131 لعام 2016.
2. القانون المدني العراقي رقم 40 الصادر عام 1951.

خامساً_ المصادر الأجنبية

1. NM Richards and WD Smart, How Should the Law Think About Robots? in R Calo, AM Froomkin and I Kerr (eds), Robot Law Edward Elgar, 2016